النفط الكويتي ينخفض إلى 59 دولاراً

كونا: انخفض سعر برميل النفط الكويتي 24 سنتا في تداولات امس الاول ليبلغ 59 دولارا مقابل 59.33 دولارا للبرميل في تداولات يوم الخميس الماضي وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.
وفي أسواق النفط العالمية انخفضت اسعار النفط نحو 2% امس الاول بسبب تداعيات أزمة ديون اليونان وتراجع أسعار المنتجات البترولية وسعي المضاربين لجني الارباح قبل عطلة نهاية الاسبوع.
وانخفضت اسعار عقود نفط خام الاشارة مزيج برنت تسليم اغسطس 1.24 دولار ما يعادل 1.9% لتصل عند التسوية الى 63.02 دولارا للبرميل، كما انخفضت عقود الخام الأميركي تسليم يوليو 84 سنتا ما يعادل 1.4% لتصل الى مستوى 59.61 دولارا للبرميل.

متخطياً المليارين.. وفرص كبيرة تنتظر المستثمرين في تجارة التجزئة

الإنفاق عبر ATM يرتفع مليار دينار سنوياً

المحلل المالي

في وقت ترتفع فيه مشترياتنا بشكل استثنائي في شهر رمضان المبارك، يبدو ان حجم انفاقنا سنويا يرتفع مليار دينار عبر نقاط البيع عبر البطاقات البنكية ATM cards التي تكاد لا يخلو جيب احد منها. فقد بلغ حجم الانفاق عبر البطاقات البنكية أو ATM Cards نحو 6,6 مليارات دينار في نهاية 2014 بنمو 14٪ عن 2013. وفي تحليل لـ «الأنباء» لآخر 5 سنوات، فإن المبلغ ينمو بنسبة 20٪ سنويا. وتستخدم هذه البطاقات في عمليات السحب الآلي من البنوك أو لشراء الأغراض والمستلزمات في المحال والمتاجر. وفي السنوات الخمس الماضية، بلغ حجم الانفاق عن طريق البطاقات 25 مليار دينار، لكن العام 2014 شهد أعلى انفاق سنوي عبرها منذ 2010 حسب بيانات بنك الكويت المركزي.

ويتوقع أن يبلغ الانفاق في نهاية 2015 مبلغ 7,4 مليارات دينار، اذ بلغ في الربع الاول وحده من هذه السنة 1,6 مليار دينار. ويظهر ذلك حجم استخدام المواطنين والمقيمين للبطاقات الالكترونية في تنفيذ عمليات الشراء بدل اللجوء الى السحب النقدي لإتمام عمليات الشراء، ويبين حجم الثقة المتزايدة في استخدام البطاقات في عمليات الشراء.

وفي عودة للعام 2010 يظهر أن حجم المشتريات عبر ATM في نقاط البيع لم يتجاوز نصف ما بلغه في 2014، حيث كان المبلغ 3,2 مليارات دينار.

وتشكل نسبة الانفاق عن طريق بطاقات ATM نحو 88,6٪ من اجمالي البطاقات التي تصدرها البنوك الكويتية.

ويأتي هذا الرقم ليدل على قوة وفرص قطاع التجزئة في الكويت وحجم الانفاق الاستهلاكي المرتفع محليا والقوة الشرائية العالية للمستهلك الكويتي وشريحة كبيرة من المقيمين اصحاب الرواتب العالية، حيث بلغ نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي الحقيقي في 2013 نحو 10 آلاف دينار اي 35 ألف دولار. وبالإضافة الى النمو القوي في التسهيلات الشخصية المقدمة من المصارف الكويتية التي بلغت كما في نهاية شهر ابريل من عام 2015 نحو 12,5 مليار دينار ما يعادل 40٪ من محفظة القروض للبنوك وبمعدل نمو سنوي مركب خلال الخمس سنوات الماضية بلغ 10٪.

اما القروض الاستهلاكية التي تشكل 77٪ من القروض الشخصية والتي تعتبر المحفز الرئيسي للاستهلاك بالإضافة الى الرواتب، فقد سجلت معدل نمو سنوي مركب 14٪ خلال 2010 ـ 2014 لتسجل في نهاية عام 2014 نحو 9,3 مليارات دينار وترتفع بعدها خلال الأشهر الأربعة الأولى من العام الحالي بنسبة 3,6٪ لتسجل 9,6 مليارات دينار.

وارتفعت قيمة قطاع تجارة الجملة والتجزئة والفنادق في الكويت خلال الـ 8 سنوات 2006ـ2013 من 1,263 مليار دينار الى 1,975 مليار دينار لعام 2013 وبمعدل نمو سنوي مركب بلغ 6,6٪ وبنسب نمو سنوية ايجابية في جميع السنوات الماضية، بينما بقيت مساهمته من الناتج المحلي الاجمالي عند مستوى 4٪، ومن المتوقع ان يسجل قطاع تجارة الجملة والتجزئة والفنادق نسب نمو جيدة قد تصل الى 8٪ و8,5٪ خلال عامي 2014 و2015 على التوالي ليتخطى حاجز المليارين دينار ويسجل لعام 2015 نحو 2,31 مليار دينار أي ما يعادل 5,8٪ من الناتج المحلي الاجمالي المتوقع لعام 2015. ولعكس الحجم الحقيقي لقطاع التجزئة في الاقتصاد الكويتي، احتسبنا مساهمة القطاع في الناتج المحلي غير النفطي حيث ارتفعت مساهمته من 8,8٪ خلال عام 2007 الى نحو 10,9٪ لعام 2013 ومن المتوقع ان ترتفع بعدها نسبة المساهمة الى 11,2٪ و11,6٪ خلال عامي 2014 و2015 على التوالي.

25 مليار مشتريات نفذناها عبر نقاط البيع منذ 2010

الرقم تضاعف 100٪ بين 2010 و2014 ليبلغ 6,6 مليارات دينار

قطاع التجزئة يساهم بـ 11٪ من الناتج غير النفطي

10 آلاف دينار متوسط نصيب كل كويتي من الاقتصاد كل سنة

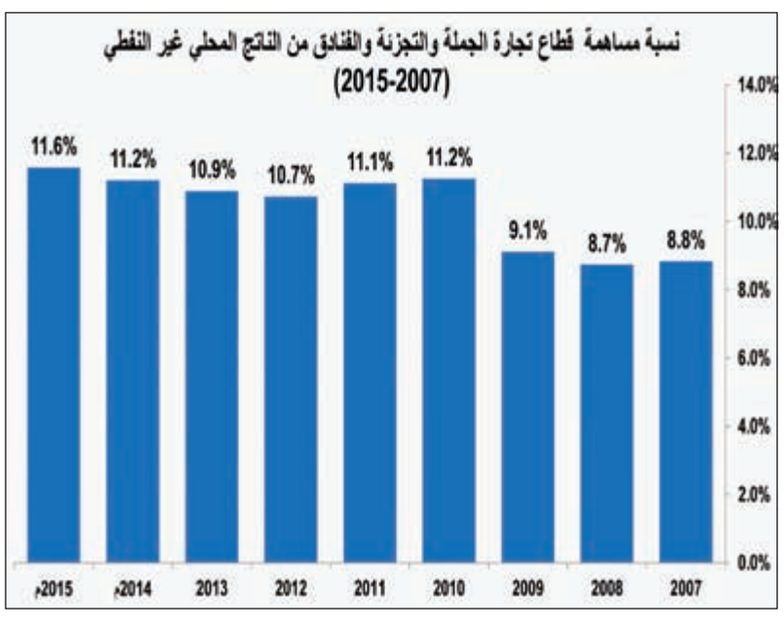

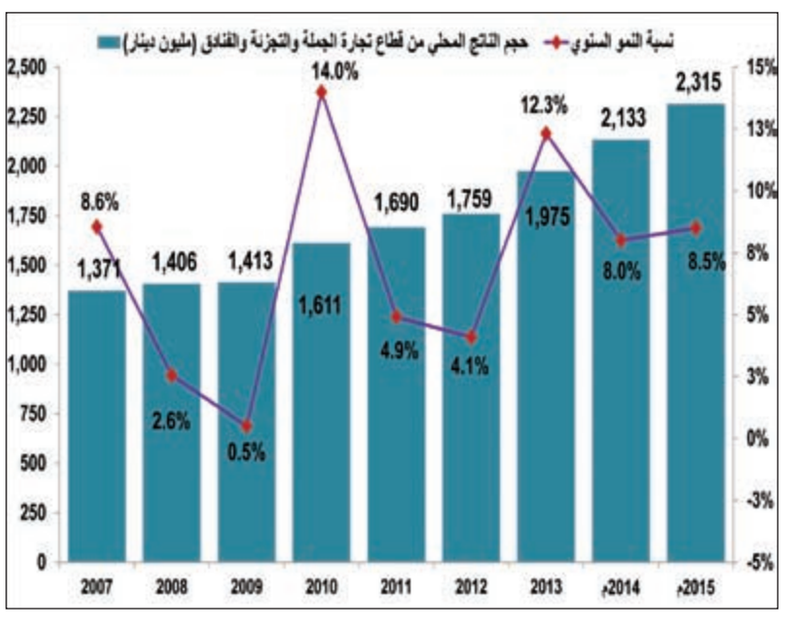

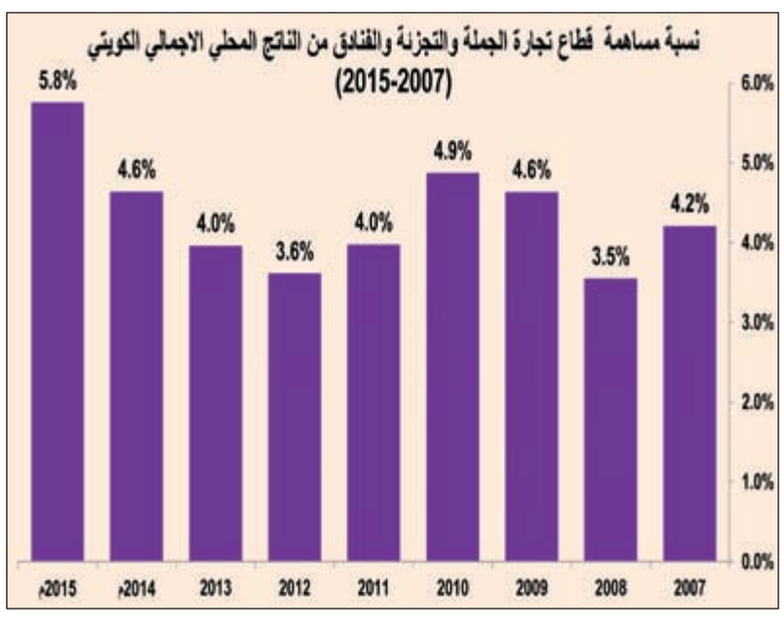

قضية

حرمان الكويت من التواجد على خارطة الاستثمار العالمي

وضع البورصة الكويتية الصعب يعوق ترقية 10 أسهم لـ MSCI

شريف حمدي

مع ارتفاع حجم السوق الكويتية في مؤشر مورغان ستانلي للاسواق ما قبل الناشئة Frontier Market الذي جاء بفضل ترقية اسهم اماراتية وقطرية لمؤشر MSCI للأسواق الناشئة في مايو الماضي، فإن الأسهم الكويتية القيادية مرشحة لمساحة أكبر في مؤشر قبل الناشئة في حال ترقية السوق السعودية الى الأسواق الناشئة بفضل التغيرات الايجابية التي قامت بها هيئة اسواق المال بفتح الباب امام الاستثمار الأجنبي في البورصة السعودية منتصف هذا الشهر. ومع وجود خطة لدى شركة بورصة الكويت لرفع مستوى السوق الكويتية لمستوى الاسواق الناشئة في 5 سنوات، فإن هناك ما لا يقل عن 10 أسهم كويتية يمكنها أن تقفز الى مستوى الاسواق الناشئة في الفترة المقبلة حسب الخبير بأسواق المال محمد الثامر. ويعني بقاء اسهم هذه الشركات في اسواق ما قبل الناشئة بفضل اوضاع البورصة الكويتية المتدهورة منذ بداية الأزمة المالية، يعني حرمانها من فرصة التواجد على مسرح الاستثمار العالمي ورفع تقييمها وبالتالي حرمان المساهمين فيها. وهذه الأسهم تعتبر الأكبر في السوق وفي مؤشر كويت 15 وتأتي البنوك على رأسها اضافة الى شركات خدماتية واستهلاكية واستثمارية. ويقول الخبير الثامر ان هذه الأسهم لا تقل حجما او سيولة عن 19 شركة اماراتية وقطرية انضمت لمؤشر MSCI ويقول ان معايير ضمها للمؤشر متواجدة تقريبا في السوق الكويتية.

هل نرى البورصة الكويتية في مؤشر MSCI يوما ما؟ (قاسم باشا)

6 معايير للانضمام لمؤشر الأسواق الناشئة

وهناك 6 معايير أساسية لاختيار الأسهم للانضمام إلى MSCI وهي:

1 ـ نسبة الأسهم المتاحة للاستثمار الأجنبي، لأن هذا يعد مؤشرا قويا لاستهداف سهم دون غيره بغض النظر عن قوة الشركة، فقد كانت محدودية أو عدم إتاحة أسهم للتداول في شركات كبرى مدرجة بالسوقين الإماراتي والقطري سببا في عدم ضمها لمؤشر MSCI قبل نحو عام.

2 ـ حجم سيولة السهم ومعدل دورانه بالسوق المدرج به، لأن هذا مؤشر على سهولة التخارج من السهم عند الحاجة.

3 ـ جودة أصول الشركة، فضلا عن إجمالي حقوق المساهمين الذي هو عبارة عن ممتلكات الشركة مطروحا منه مجموع قروض الشركة.

4 ـ تنوع مصادر الدخل والقدرة على تحقيق تنامي في الدخل الإجمالي.

5 ـ الاعتماد على النشاط التشغيلي في تحقيق الأرباح.

6 ـ التوسع الجغرافي للشركة على المستويين المحلي والخارجي.

3 عوامل إيجابية للأسواق

ولفت الثامر إلى وجود 3 عوامل ايجابية تعود على الأسواق المالية المنضمة أسهمها لـ MSCI وهي:

1 ـ يمنح السوق قوة وزخما من خلال الإقبال على الأسهم المنضمة للمؤشر والشركات ذات الارتباط بها.

2 ـ يزيد من حجم السيولة بالسوق، مع الوضع في الاعتبار أن ضخ السيولة سيكون على المدى القصير بقدر التفاعل مع خبر انضمام السوق (من خلال عدد من أسهم الشركات المدرجة فيه) لمؤشر الأسواق الناشئة.

3 ـ سيجعل السوق محط اهتمام لمحافظ اجنبية كبرى، حيث يعزز الانضمام لمؤشر الأسواق الناشئة الثقة الاستثمارية بالسوق.

6 عوامل ترشح الأسهم للانضمام لمؤشر الأسواق الناشئة

محمد الثامر: أزمة السيولة ستحل برفع مستوى السوق الكويتية